



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

الجهود اللغوية والنحوية لأبي نصر الحدّاديّ (ت نحو 420 هـ)

رسالة قدّمتها
شيماء عبد الحليم إسماعيل الحلاق
إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتورة
غادة غازي عبد المجيد

ربيع الأول
آذار
1433 هـ
2012 م

الفصل الأول

أدلة الصناعة عند الحدّاديّ

أدلة الصناعة هي : " أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله " (1) ، وقد حدّها السيوطي (ت 911هـ) بقوله : " علم يبحث عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل " (2) ، أمّا فائدة أدلة الصناعة فهي : " التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى بقاع الاطلاع على الدليل " (3) وقد اعتمد النحاة على هذه الأصول بأنواعها كالتقياس والسمع والإجماع واستصحاب الحال (4) ، وكان الحدّاديّ واحداً من النحاة الذين اعتمدوا جملةً من الأصول في استقاء قواعدهم النحوية على نحو ما سيظهر في صفحات هذا الفصل من الدراسة .

السمع

أولاً : السمع في اللغة

قال الخليل : " السمعُ : الأذن وهي المِسمعة ... والسمعُ ما وَقَرَ فيها من شيء يسمعه " (5) ، وحدّه غيره بأنّه : اسم ما استلذت به الأذن من صوتٍ حسنٍ ، وهو أيضاً ما سمعت به فشاغ ، وتكلم به الناس (6) .

واصطلاحاً : حدّه أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) بقوله : " هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة " (7) .

وبينّ السيوطي ما يشتمل عليه السماع ؛ إذ قال : " وأعني به ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (ﷺ) ، وكلام

(1) لمع الأدلة : 80 .

(2) الاقتراح في علم أصول النحو : 21 ، وينظر : ارتقاء السيادة : 35

(3) لمع الأدلة : 80 ، وينظر : ارتقاء السيادة : 35 .

(4) ينظر : لمع الأدلة : 81 ، وارتقاء السيادة : 35 .

(5) العين (سمع) : 348/1 ، ، وينظر : لسان العرب (سمع) : 2095/24 .

(6) ينظر : تهذيب اللغة (سمع) : 74/2 ، وتاج العروس (سمع) : 223/21 - 224 .

(7) لمع الأدلة : 81 ، وينظر : الإغراب في جدل الإعراب : 45 .

العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المؤلدين ، نظماً أو نثراً عن مسلم أو كافر ... " (1) ، واختصره يحيى الشاوي (ت 1096هـ) بأنه : " المراد به الكلام الذي اتفق على فصاحته " (2) .

فالسماح إذاً يشمل كل ما سُمِعَ عن العرب سواءً أكان سماعاً مباشراً أم غير مباشر ، ويقول علي أبو المكارم عن السماع إنه : " الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها " (3) ، فالسماح عنده ما أخذ مباشرةً عن الناطقين باللغة . ويذكر عبد الجبار النائلة ضوابط ينبغي اتباعها عند الذين يستقرون اللغة ويضعون قواعدها ؛ إذ يقول : " لا بدّ لمن يبتغي وضع قواعد للغة ما من استقراء كلام أهلها ليتمكن من كشف أسرارها ومعرفة خصائصها بالسماح من الناطقين بها والنقل عنهم ، ومن ثمّ تعديد القواعد لكي تكون أقرب إلى واقع اللغة " (4) في حين نجد محمد خير الحلواني ينعته بأنها عملية صعبة ولها بداية ونهاية ؛ إذ يقول : " السماع عملية صعبة ، فهو مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات ، وتنتهي بالكشف عن القواعد ، ويقوم بين البدء والانتهاء : التصنيف ، والتقسيم ، والاستقراء " (5) .

والسماح أصلٌ من أصول النحو التي اعتمد عليها البصريون والكوفيون فلم يقتصر على فئةٍ نحويةٍ دون أخرى ، فالبصريون سمِعوا اللغة وكذلك فعل الكوفيون لِمَا للسماح من أهمية ، فكيف يستتبط النحاة الأحكام ويضعون القواعد إذا لم تكن ثَمَّةً مادة لغوية يُديمون النظر فيها والبحث ، ولكن كان لأهل البصرة السبق في ذلك بحكم أسبقية ظهور مذهبهم ، وقد تشددوا في الأخذ " فلم يسمعوا إلا من الفصحاء بشروط مشددة ، فكانوا لا يأخذون إلا عن الثقات من الرواة ، أو فصحاء الأعراب ، كما حددوا سماعتهم من قبائل قليلة كانت تقطنُ بوادي وسط وشرق الجزيرة " (6) ،

(1) الاقتراح في علم أصول النحو : 36 .

(2) ارتقاء السيادة : 47 .

(3) أصول التفكير النحوي : 21 .

(4) الشواهد والاستشهاد في النحو : 18 .

(5) أصول النحو العربي : 15 - 16 .

(6) الشواهد والاستشهاد في النحو : 18 .

وهذه القبائل ذكرها أبو نصر الفارابي (ت339هـ) في كتاب (الحروف) ؛ إذ قال :
 " كان الأفضل أن تؤخذ لغات الامة عن سكان البراري منهم متى كانت... فتعلموا
 لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون اهل الحضر ثم من سكان البراري
 من كان في اوسط بلادهم ومن اشدّهم توحشاً وجفاءً وابعدهم اذعاناً وانقياداً، وهم
 قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل فإن هؤلاء هم معظم من نُقِلَ عنه لسان العرب،
 والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء... "(1).

أمّا أهل الكوفة فقد توسعوا في الرواية ، فلم يكتفوا بما سمعوه من العرب الفصحاء بل
 تعدّوه إلى الأخذ عمّن سكن من العرب في حواضر العراق (2) .

أمّا أقسام السماع فهي : القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشريف ، وكلام العرب
 المنظوم والمنثور (3) .

1- القرآن الكريم وقراءاته :
 أ- القرآن الكريم

إنّ القرآن الكريم هو كتاب الله **(عز وجل)** المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا
 من خلفه ، ولا شكّ في أنّه يمثل القمة في الفصاحة والبلاغة ، وقد عوّل عليه
 النحويون واللغويون كثيراً فهو " النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته
 بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ولم تعتنِ أمةٌ
 بنصٍ كما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم ، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح

المُجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف ، وعلوم البلاغة ، وقراءاته
 جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا يضاهيها حجة "(4) ، ومن هؤلاء العلماء
 العلماء الحداديّ فقد أكثر من الاستشهاد بنصوص الذكر الحكيم بعده : " عماد الأدلة

(1) كتاب الحروف : 146-147، وينظر: المزهري في علوم اللغة : 167/1 ، والاقتراح في علم
 أصول النحو : 44 ، وفي أصول النحو : 21 .

(2) ينظر : المدارس النحوية ، شوقي ضيف : 159 - 165 .

(3) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : 36 ، وارتقاء السيادة : 47 ، وفي أصول النحو :
 28 .

(4) في أصول النحو : 28 .

النقلية جميعها⁽¹⁾ ، فالناظر في الكتابين (الموضّح ، والمدخل) يجدُ غزارةً في حفظه لآيات القرآن الكريم .

* منهجُه في الاستشهاد بالقرآن الكريم

أمّا منهجه في الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم فقد اختلف في (الموضّح) عمّا هو عليه في (المدخل) ، ففي (الموضّح) يأتي القرآن الكريم بالمرتبة الثانية من أدلة النقل بعد منظوم كلام العرب من حيث عدد الآيات المستشهد بها إذ بلغ عددها اثنتين وثلاثين آيةً ، فهو كتاب وُضِعَ لتفسير كلام الله تعالى بشكل مختصر . أمّا في (المدخل) فالأمر مختلف ، إذ إنّ الاستشهاد بالقرآن الكريم هو الأساس الأول الذي اعتمده الحدّاديّ ، إذ بلغ عدد الآيات المستشهد بها أربعاً وثمانين وأربعة آلاف آيةً ، إذ فاق عددها عدد الأبيات الشعرية .

ويبدو أن هذا الأمر سليم ، إذ إنّ الحدّاديّ مفسر وهذا دأبُ المفسرين ، فهم يستعينون في تفسير الآيات القرآنية بالآيات الأخرى وكان يحاول جمع الآيات المتشابهة للآية التي هي موطن الدراسة في الموضوع نفسه ، فكان يفسر القرآن بالقرآن فنجدُه حريصاً في اختياره لشواهد القرآنية على أن تكون ذات ألفاظ مناظرة لِمَا هو بصدد الكلام عليه ، فهو يكثر في الباب الواحد من الشواهد القرآنية حتى يقارب عددها ثلاثين آيةً ، فالقرآن الكريم كما يقول الفراء : " أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "⁽²⁾ .

أمّا استشهاد بالقرآن الكريم على المستويات اللغوية في الكتابين فهو في (الموضّح) لم يستشهد على المسائل الصوتية بآيات الذكر الحكيم ، أمّا في (المدخل) فقد استشهد بها ومن أمثلة ذلك ما جاء في كلامه على أنواع المدّ الواردة في القرآن الكريم ؛ إذ قال : " ومنها مدّ الفرق كقوله تعالى : **چ ب ه ه ه چيونس : 59 ، و چ پ چ**

(1) في أدلة النحو : 28 .

(2) معاني القرآن : 14/1 .

الفصل الأول : أدلة الصنعة عند المدائني

الأنعام : 143 ، وچج چ چديونس : 91 ، ونحوها وُسْمِي الفرق ؛ لأنه يفرق بين الخبر والاستفهام⁽¹⁾ .

أمّا على المسائل الصرفية فقد استشهد بالآيات القرآنية في الكتابين ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في كتاب (الموضّح) عند كلامه على قوله تعالى : **چدّ وُ وُ وُ البقرة** : 117 ؛ إذ قال : " مُدْعُومَا ، فعيل بمعنى مُفْعِلٍ ، مثل : سميع بمعنى مُسْمِعٍ "⁽²⁾ وقد وضع في (المدخل) باباً بهذا العنوان⁽³⁾ .

ومن أمثلة ما استشهد به على المسائل الصرفية في (المدخل) ما جاء في كلامه على تحويل الصيغ ومجيء (فعيل) بمعنى (مفعول) ، إذ قال : " قال تعالى : **چنچ المائدة** : 3 ، أي : المنطوحة ، وقال : **چ و ي ي جهود** : 69 ، يعني محنود وقوله تعالى : **چ پ پ پ المرسلات** : 21 ، معناه : المفعول "⁽⁴⁾ .

ومن مواضع استشهاده على مواطن الدلالة اللغوية ما جاء في (الموضّح) عند كلامه على قوله تعالى : **چ ن ن چ الكهف** : 79 ، إذ قال : " أي : قدامهم وهذا من الأضداد "⁽⁵⁾ ، ومن أمثلة ما استشهد به في (المدخل) ما جاء في كلامه على قوله تعالى : **چ گ گ ن چ النازعات** : 30 ؛ إذ قال : " معناه : قبل ذلك ، وقد يكون (بعد) بمعنى (قبل) فيجري مجرى الأضداد ، كقولهم : الجون : للأبيض والأسود ، والجلل : للعظيم والحقير "⁽⁶⁾ .

ومن أمثلة استشهاده على المستوى النحوي في (الموضّح) ما جاء في كلامه على قوله تعالى : **چ گ گ گ ن ب ب البقرة** : 42 ، إذ قال : " (وتكتموا الحق) ،

(1) المدخل : 614 .

(2) الموضّح : 29 .

(3) ينظر : المدخل : 273 .

(4) المصدر نفسه : 267 .

(5) الموضّح : 74 ، وينظر : الأضداد لابن الانباري : 68

(6) المدخل : 441 ، وينظر الأضداد : 79 ، 107 ، 111 .

أي : ولا تكتموا الحقّ ، فنابت (الواو) عن (لا) كقوله تعالى : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ .
 ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ الأعراف : 22 ، أي : وألم أقل لكما " (1) .

أمّا المستوى النحوي في (المدخل) فقد زخر بالشواهد القرآنية، وأكثر من الاستشهاد بها في هذا المستوى كثرةً فاضت ما استشهد به في المستويات اللغوية الأخرى ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في كلامه على (إدخال (لا) في الكلام صلةً وزيادة) ؛ إذ قال :
 " إدخال (لا) في الكلام صلةً جائزٌ خصوصاً إذا كان في بدء

الكلام أو في آخره ، فمنها قوله تعالى : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ القِيامة : 1 ، معناه : أقسم ، وقوله : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ الحديد : 29 ، والمعنى : ليعلم ، وقوله تعالى : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ المعارج : 40 " (2) ، وآيات كثيرة يوردها للمشابهة بينهن من حيث إن (لا) زائدة فيهنّ .

ويظهر مما تقدّم أنّ منهجَه في التعامل مع الشاهد القرآني اعتمد على أساس من عقد مشابهاً بين الآيات الكريمة وإيرادها في الباب الواحد ؛ لذلك نقرأ أكثر من شاهد واحد في الباب الواحد فضلاً عن أنّه في أحيان أخرى لم يكتفِ بالشاهد القرآني بل كان يردُّه بالحديث أو الشعر مما يدلّ على سعة ثقافته وجزارة حفظه وسرعة استحضاره لما يحفظ .

فالناظر في كتاب الحدّادِيّ يجد أنّ منهجه في التعامل مع الشاهد القرآني اتسم بأنّه كان يستخلص القاعدة النحوية من النص القرآني ويجعل القرآن الكريم هو الحاكم على العربية وليست العربية هي الحاكمة عليه ، وهو لا يكتفي بالشاهد القرآني الواحد بل يدخل كلّ ما شابهه من آيات ويجمعها في مكانٍ واحدٍ ، ومن ثمّ يردُّها بالشواهد الشعرية فكانه يحاول استحضار كلّ خزينة من المحفوظ القرآني والشعري . وفي بعض الأحيان يستشهدُ بالآية القرآنية ويعضدُها بحديثٍ نبويٍّ وبشاهدٍ شعريٍّ ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في (الباء) التي تجيء بمعنى (مع) ؛ إذ قال : " كقوله تعالى

(1) الموضّح : 26 .

(2) المدخل : 94 - 95 .

بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يُحتجُّ بالمُجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه ... " (1) .

* منهجُه في الاستشهاد بالقراءات القرآنية
إنَّ القراءات القرآنية تُعدُّ مَعِيناً لا يَنْضُبُ وزاداً لا يَنْفُذُ ، فقد اعتنى الحداديّ كسابقه
بالقراءات القرآنية وقد بلغ عدد القراءات التي استشهد بها في كتاب
(الموضِّح) اثنتي عشرة قراءةً وهذا العدد من القراءات يتناسب مع حجم الكتاب الذي
اتَّسم بصغره واختصاره فمعظم قراءاته التي استشهد بها كانت تدور في ميدان
اللهجات أو اللغات أو في معرض تقدير بعض الأحكام النحوية ، ومن أمثلة ما ربط
به القراءة باللهجة ما جاء في قوله تعالى : **چ چ چ چ چ چ**
الروم : 54 ؛ إذ قال : " أي : قدَّر خلقكم من نطفة ضعيفة ، فُرى بضم الضاد
وفتحها (2) وهما لغتان " (3) .

ومن الملاحظ أيضاً في كتاب (الموضِّح) أنه يصف القراءة وصفاً ، من ذلك مثلاً ما
جاء في شأن (رُبَّ) الداخلة على الفعل في قوله تعالى : **چ پ پ پ**
پ پ ن نچ الحجر : 2 ؛ إذ قال : " (رُبَّ) تدخل على الاسم ولا تدخل على
الفعل ، وقرأ مشدداً ومخففاً (4) بضم الراء أبو بكر عن عاصم في رواية الشَّمُوني *
واستدلَّ بقول الشاعر (5) :

(1) الاقتراح في علم أصول النحو : 36 ، وينظر : المحتسب : 32/1 - 33 .

(2) قرأ (ضَعَف) بفتح الضاد عاصم وحزمة والباقون بضمها ، ينظر : السبعة في القراءات :
508 .

(3) الموضِّح : 91 .

(4) اختلف في تشديد (الباء) وتخفيفها ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحزمة والكسائي (ربَّما) مشددةً ، وقرأها عاصم ونافع مخففةً ، ينظر : السبعة في القراءات : 366 ، وإتحاف
فضلاء البشر : 74 .

* في الأصل (السمولي) والصواب ما أثبتته ، وهو أبو جعفر محمد بن حبيب الشَّمُوني ، ينظر :
المستتير في القراءات العشر : 101 ، 104 .

(5) البيت للحويدرة الذبياني ، ينظر : ديوانه : 46 .

أُسْمِي ما يدريك أن رُب فتيةٍ باكرتُ لذّتهم بكأسٍ مُثْرَعٍ⁽¹⁾ .

فهو لم يذكر نص القراءة ولكنه وصفها فقط . ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الحدّاديّ كان يتعامل مع القراءة القرآنية على أنها في مرتبةٍ قريبةٍ من مرتبة النص القرآني الأصلي ، إذ يلاحظ ذلك في قوله تعالى : **جَاءَ بِهَا الْقَمَرُ** : 7 * ، فهو لم يتعامل مع النص الأصلي بل تجاوزه وبدأ الكلام على القراءة الواردة فيه⁽²⁾ .
أمّا منهجه في التعامل مع القراءات في كتاب (الموضّح) فأجده لا يُخطئ قراءةً ولا ينسبها إلى قارئها إلا في القليل النادر ويكتفي بعبارة (وقُرى) .
ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الحدّاديّ في (الموضّح) لم يستشهد بالقراءات الشاذة بل اقتصر على القراءات التي عُرفت بالقراءات السبعية .

أمّا في كتاب (المدخل) فقد بلغ عدد القراءات خمسًا وثلاثين قراءةً قرآنية، وهذا العدد يفوق ما استشهد به في كتابه (الموضّح) وذلك ؛ لكبر حجم (المدخل) موازنةً مع (الموضّح) ، وأمّا من حيث نسبة القراءة إلى قارئها فلم يختلف (المدخل) عن (الموضّح) فهو لا ينسب إلا في القليل النادر ، ومن أمثلة ما استشهد به ما جاء في قوله تعالى : **جَاءَ بِهَا الْقَمَرُ** : 7 ، إذ قال : " رُوي عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنّه كان يقرأ (غير المغضوب عليهم وغير الضالين)⁽³⁾ " ⁽⁴⁾ ، ففي هذا الموضع نسب القراءة إلى قارئها ، وفي مكانٍ آخر نسب القراءة إلى يعقوب الحضرمي⁽⁵⁾ .

* قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (خُشَعًا) بضم الخاء وتشديد الشين ، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشعًا) بالألف ، ينظر : السبعة في القراءات : 617 – 618 .

(1) الموضّح : 66 – 67 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 106 .

(3) وهي قراءة عمر وعلي (رضي الله عنهما) وأبي بن كعب ، ينظر : الكشاف : 59/1 ، والمحمر الوجيز : 78/1 ، وشواذ القراءات : 45 .

(4) المدخل : 97 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 547، وتتنظر قراءة يعقوب في المستنير في القراءات العشر : 310.

وقد يوردُ في (المدخل) أحياناً ما يبيّن جريان القراءة القرآنية على لغة من لغات العرب من ذلك ما جاء في قراءة النصب في (الحمد) ، إذ قال : " أما من قرأ (الحمد لله رب العالمين)⁽¹⁾ على لغة قيسٍ فقيل : إنّه انتصب على المصدر "⁽²⁾ .
ومن مظاهر عناية الحدّاديين بالقراءات إفراده باباً لإحدى القراءات القرآنية ، إذ قال : " إن سأل سائل عن قوله تعالى : **جَنَّ كَيْ كَيْ كَيْ س ن ن ن** **ن ن ن** التوبة : 103 ، فعلى ماذا ارتفع (تطهّرهم) ؟ قلنا : قـرى هـذا

بقراءتين : الجزم والرفع⁽³⁾ ، وأمّا من قرأ بالرفع فالوجه ما قاله الفراء⁽⁴⁾ : إنّه إذا أوقعت الفعل على نكرة كان ذلك فيه وجهان : الجزم على جواب الأمر ، والرفع على أنه صلة النكرة بمنزلة الذي ، كأنّ تقدير الكلام : خُذ من أموالهم صدقةً التي هي طهارة لهم وزكاة "⁽⁵⁾ . وجديرٌ بالذكر أنّ الحدّاديين لم يستشهدوا بالقراءات القرآنية في المسائل الصرفية والدلالية في الكتابين ، بل اقتصر استشهادهُ بها على المسائل الصوتية في (المدخل) فقط ، وعلى النحوية في الكتابين .
ومن أمثلة استشهاده في (المدخل) على المسائل الصوتية ما جاء في كلامه على (آمين) والقراءات الواردة فيها ، إذ قال : " وفيه قراءتان : المدّ والقصر مخفّان "⁽⁶⁾ ، وقد ذكر العلماء أنّ المدّ والقصر في (آمين) لغتان واردتان عن العرب ، وقد وهم الحدّاديين من حيث أنّه ليس في (آمين) قراءة ؛ لأنها ليست من القرآن بل لغتان ، المد والقصر .

(1) الفاتحة : 2 ، قرأ بالنصب زيد بن علي بن الحسين بن علي (عليه السلام) وعن رؤية بن العجاج

وعن هارون بن موسى العتكي ، ينظر : النشر في القراءات العشر : 64/1 .

(2) المدخل : 58 .

(3) قرأ جميع القراء (تطهّرهم) بالرفع ما عدا الحسن البصري بجزم الراء جواباً للأمر ، ينظر :

إتحاف فضلاء البشر : 431/1 .

(4) بحثتُ عنه في معانيه ولم أهدِ إلى ما عزي إليه هنا .

(5) المدخل : 394 .

(6) المصدر نفسه : 101 .

ومن أمثلة ما استشهد به في المسائل النحوية ما جاء في باب (انتصاب الأسماء بالمصادر) عند كلامه على الفصل بين المتضايفين بالمصدر في قوله تعالى : (زَيْنٌ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم) الأنعام : 137⁽¹⁾ ، إذ قال : " ينصب الأولاد وخفض الشركاء على قراءة ابن عامر ، والمعنى : قتل شركائهم أولادهم ، فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : (أولادهم) ونصب بإيقاع المصدر عليه وهو القتل " (2) .

ج- الحديث النبوي الشريف

يُعدُّ الحديث النبوي الشريف منبعًا آخر من المنابع التي مدّت العربية بفيضٍ من الألفاظ ويقصدُ به : " أقوال النبي وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه " (3) . وعدهُ عبد الجبار النائلة : " منبعٌ ثرٌّ ومصدرٌ أصيلٌ من مصادر الشواهد النحوية تُعنى به اللغة العربية ، وتفيدُ منه ثروة تضاف إلى متبها وأساليب جديدة تدخل استعمالاتها " (4) .

أمّا موقف النحاة فقد منعهُ كثيرٌ منهم ولم يعتمدهُ أصلاً في بناء القواعد وذلك ؛ لما شاب الأحاديث النبوية من وضعٍ ودسّ ، فكان يفترض بهم أن يتخذوه مصدرًا من مصادر الاستشهاد ودليلاً مهمًا من أدلة النحو ولكنهم مع إجماعهم عامةً " على أنّ النبي ﷺ أفصح العرب قاطبةً وأنّ الحديث لا يتقدمه شيءٌ في باب الاحتجاج إذا ثبت لهم أنّه لفظ النبي نفسه ، انقسموا فيما يُروى من الأحاديث فريقيين : فريقٌ غلب على ظنّه أنها لفظه ﷺ فأجاز الاحتجاج بها ، وفريقٌ غلب على ظنّه أنها

(1) قرأ ابن عامر (زَيْن) بالبناء للمفعول ، وقرأ الباقر (زَيْن) بالبناء للمعلوم و (قتل) نصب به ، و (أولادهم) بالخفض ، و (شركائهم) بالرفع ، ينظر : السبعة في القراءات 270 ، والحجة للقراء السبعة : 409/3 ، وإتحاف فضلاء البشر : 386/1 .

(2) المدخل : 320 - 321 .

(3) في أصول النحو : 46 .

(4) الشواهد والاستشهاد في النحو : 279 .

مروية بالمعنى لا باللفظ وإذا لا يجوز الاحتجاج بها⁽¹⁾ . وهناك فريق ثالث متوسط بين المانعين والمجيزين .

في حين أثبتت خديجة الحديثي أنّ العلماء الأوائل كالخليل وسيبويه استشهدوا بالحديث الشريف في القضايا النحوية والصرفية ، إذ ذكرت أنّ سيبويه ورد في كتابه ثلاثة عشر حديثاً ، وكذلك الفراء ، إذ استشهد بـ (8) أحاديث⁽²⁾ إلا أنهم كانوا يدرجونها ضمن المادة اللغوية ؛ لذلك لم ينتبه الباحثون على أنها أحاديث . وذكرت أنّ أوائل النحاة قد " احتجوا به ولم يتركوه أو يرفضوه - كما عبّر عن ذلك بعضهم- وإنّ بداية الاحتجاج - كما علّمناه حتى الآن - تُورخ بأبي

عمرو بن العلاء فالخليل فسبويه ، فلم يكن الفراء ولا أبو علي الفارسي ولا ابن جني أو الزمخشري كما أثبت الباحثون المحدثون ولا السهيلي أو ابن خروف أو ابن مالك أول من احتجّ بالحديث النبوي في النحو والصرف⁽³⁾ .

* منهجٌ في الاستشهاد بالحديث الشريف

خلا (الموضّح) من الاستشهاد بالحديث الشريف وذلك عائد إلى صغر حجم الكتاب ، أمّا في (المدخل) فيُعدّ الحدّاديّ من المجيزين للاحتجاج بالحديث الشريف ، إذ بلغ عدد الأحاديث المستشهد بها ثلاثة وعشرين حديثاً .

ومن أمثلة ما استشهد به في المسائل الصوتية ما أورده عن الإبدال الصوتي بين (الميم) و (اللام) ، إذ قال : " ومنها ما تزداد في آخر الكلام مثل : زرق جمع أزرق ، وكقولهم للابن : ابنم ... وروى عن النبي ﷺ أنّه قال : (ليس من امبر

امصيام في امسفر)⁽⁴⁾ يريد : ليس من البرّ الصوم في السفر⁽⁵⁾ ، وهذا ليس من زيادة (الميم) كما نكر الحدّاديّ وإنما قاله الرسول ﷺ على لهجة من لهجات

(1) في أصول النحو : 47 .

(2) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف : 77 - 86 .

(3) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف : 78 .

(4) مسند أحمد : 434/5 .

(5) المدخل : 554 .

العرب وهي لغة (طَيِّئٌ وَحْمِيرٌ)⁽¹⁾ إذ إنَّهم يبدلون اللام ميماً ، وذكر ابن جني أنَّه إبدال شاذ لا يقاس عليه (2) .

ومن أمثلة ما استشهد به من الحديث النبوي الشريف على قضية صرفية ما جاء في كلامه على (التاءات) ، إذ قال : " والتاء تدخل مع تفاعلت للمشاركة ، تقول : تضارب القومُ وتقاتلوا ومنها قوله تعالى : **چڈ ڈ ڈ ژ ژ ژ چالمنل** : 49 ، وفي الحديث : (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً)⁽³⁾ " (4) .

ومن أمثلة ما استشهد به على القضايا النحوية ما جاء في باب (في) التي تأتي بمعنى (أجل) ، إذ قال : " وتكون بمعنى (أجل) وقال النبي ﷺ : (لا يخافون في الله لومة لائم)⁽⁵⁾ ، ويقال : فلانٌ يُحبُّ فلاناً في الله ، أي : من أجل الله " (6) .

وقد يستعين بالحديث الشريف في تفسير كلمة أو معنى ، من ذلك ما جاء بشأن (آمين) فذكر مجموعة من معانيها فقال : " روي عن سعيد المقربي عن أبي هريرة **ﷺ** أنه قال : قال رسول الله **ﷺ** : (آمين خاتم رب العالمين على عباده المؤمنين)⁽⁷⁾ " (8) ، ثم ذكر الحديث بالسند ، فقال : " وحدثنا الشيخ أبو سعاد عبد الرحمن بن محمد - رحمة الله عليه - بإسناده عن أبي هريرة **ﷺ** أنه قال : آمين⁽⁹⁾ آمين⁽⁹⁾ ، فمعنى هذا الحرف : أنه تُكتسب بقوله درجة في الجنة " (10) .

(1) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : 341/3 ، والجنى الداني : 140 .

(2) ينظر : سر صناعة الإعراب : 423/1 .

(3) ينظر : رياض الصالحين : 291/1 .

(4) المدخل : 523 .

(5) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري (... لا نخاف في الله لومة لائم) باب (كيف يبائع الإمام الناس) : 2633/6 .

(6) المدخل : 611 .

(7) الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي : 109/1 .

(8) المدخل : 98 .

(9) ينظر : السنن الكبرى (باب جهر الإمام بالتأمين) : 57/2 .

(10) المدخل : 99 .

ثم قال : " وعن عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله ﷺ : (يا عائشةُ إنَّ اليهود قومٌ حَسَدَةٌ أتدرين علامَ يحسدوننا ؟ يحسدوننا عن القبلة التي هدانا الله إليها وضلُّوا عنها ، وعن الجمعة التي هدانا الله لها وضلُّوا عنها ، وعن قولنا : خلف الإمام آمين)⁽¹⁾ وقال مجاهد وهلال بن يساف وحكيم بن جُبَيْر : آمين من أسماء الله تعالى " (2) .

فالحَدَّادِيَّ في بابٍ واحدٍ يستشهدُ بخمسة أحاديث على أنَّ هذا الموضع لم يكن لغويًّا بل كان تفسيرًا لكلمة (آمين) ، فهو في منهجِه في التفسير يُعَوِّل كثيرًا على الأحاديث في شرح بعض المفردات وهذا يدلُّ على سعة حفظه وخزينه للأحاديث مما يجعله يستحضر هذه الأحاديث في بابٍ واحدٍ .

وفي بعض الأحيان يذكر الحديث بسندٍ كاملٍ وفي بعضها الآخر يكتفي بالقول : (وقال النبي) ، وربما لا يصرِّحُ بأنه حديثٌ ويكتفي بقوله : (وقيل) ، من ذلك ما جاء في كلامه على (آمين) ، إذ قال : " وقيل إنَّ معناه : (ربِّ افعل)⁽³⁾ " (4) ، فهو لم ينسب القول إلى الرسول ﷺ .

وقد استشهد في كتاب (المدخل) بأقوال الصحابة أيضًا ، ومن ذلك ما جاء بشأن (كأن قد) بعدها إحدى الأدوات المركبة قائلًا : " و (كأن قد) للتقريب كما رُوي عن رسول الله ﷺ وهو ما أخبرنا به الشيخ أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصفهاني الحافظ ، قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي قال أبو جعفر (رحمة الله عليه) حدثنا الحسن بن عسكر عن عاصم بن علي ، حدثنا الحسن بن شعيب ،

(1) السنن الكبرى (باب جهر الإمام التأمين) : 56/2 .

(2) المدخل : 99 .

(3) الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي : 106/1 .

(4) المدخل : 100 ، وقد أشار المحقق عدنان الداودي في الحاشية إلى أنه حديث .

عمداً فعلت ذاك بيدَ أيّ أخاف إن هلكتُ أن ترني

ويُروى : ميدَ أيّ (1) .

د- كلام العرب

أمّا الرافد الثالث بعد القرآن الكريم وقراءاته ، والأحاديث النبوية الشريفة ، فهو كلام العرب وهو الذي رُفد الدرس اللغوي بما يحتاجه من الشواهد ؛ لتثبيت قاعدة واستخراج أصلٍ من الأصول ؛ لذلك اعتمدت عليه كتب النحو القديمة والحديثة واعتنت به (2) .

وقد ذكرتُ حدّ هذا الرافد المهم ، وذكرت سمات الكلام الذي يُحتجُّ به ، وكيف أنّ البصريين والكوفيين اختلفوا في القبائل التي يحتجّ بكلامها (3) وأول فروع هذا الرافد الذي عوّل عليه العلماء كثيراً هو :

1- الشعر

يرى تمام حسان أنّ لغة الشعر تقتصر دون تمثيل اللغة الفصحى بما فيها من خصوصية البناء والتركيب (4) ، وقريب من هذا رأي مهدي المخزومي ، إذ يرى أنّ الاقتصار على لغة الشعر وحده " خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي للشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعاً تاماً واضحاً ، فليس كلّ ما يجوز في الشعر جائزاً في النثر ولا نعني أنّ للشعر نظاماً يختلف كـ_____الـاخـ_____تلاف عـ_____نظـ_____ام النثر ، أو تأليفاً خاصاً لا يمتُّ إلى تأليف النثر بسبب ، ولكننا نعني أنّ للشاعر في التحل من كثير من القيود حرية حرّمها الناثر (5) .

(1) المدخل : 529 .

(2) ينظر : كتاب سيوييه في الدراسات النحوية الحديثة في العراق (1950م - 2000م) (

اطروحة) : 93 .

(3) ينظر : مبحث السماع من هذا الفصل .

(4) ينظر : الأصول : 109 .

(5) مدرسة الكوفة : 328 .

وذكرت عفاف حسنين أنّ النحاة القدماء كانوا يحاولون عدم الفصل بين الشعر والنثر في تعديد القواعد وفي الاستدلال على صحتها ، وكثيراً ما كانوا يبنون قواعدهم على الشعر وحدّه (1) .

أمّا الحدّاديّ فقد اعتنى بالشعر فجاء في كتاب (الموضّح) في المرتبة الأولى ومن بعده القرآن الكريم ، إذ بلغ عدد الأبيات المستشهد بها أربعة عشر ومئتين بيت ، فمنهجهُ في (الموضّح) أنّه يذكر الآية موطن الدراسة ويردّفها بالمعنى ثم يستشهد ببيت من الشعر أو أكثر ؛ لإثبات ورود هذا اللفظ عن العرب ، أو لإثبات قضية صرفية أو نحوية ولم يتجاوز في الاستشهاد عصور الاحتجاج فكلّ مَنْ أخذ عنه كان شاعراً يحتجّ به ، أمّا من حيث النسبة فهو لا ينسب إلا في القليل النادر .

أمّا في (المدخل) فقد ظهرت عنايته الفائقة بالشعر شأنه شأن سابقه من النحاة واللغويين ، فقد أكثر من الاستشهاد به إلا أنّه يأتي بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم إذ بلغ عدد الأبيات المستشهد بها ثمانية وخمسة مئة بيت على عكس ما وجدته في كتاب (الموضّح) ، فيستشهد به استدلالاً على صحة ما جاء به فحفل كتاب (المدخل) بكثير من الأبيات الشعرية ، وهو كذلك لم يتجاوز في (المدخل) عصور الاحتجاج بالشعر .

أمّا منهجهُ في الاستشهاد بالشعر فهو لا يختلف عن استشهاده بآيات الذكر الحكيم ، إذ إنها كانت ترد في الأبواب لمشابهتها الآية التي هي موضوع الباب إلا أنّ الشعر عنده مؤخر ، أي : أنّ استشهاده بالشعر يأتي بعد القرآن الكريم في الباب ، فقد كان حريصاً في اختياره لشواهد القرآنية على أن تكون ذات ألفاظ مناظرة لما هو بصدد الكلام عليه ، فكان يكثر في الباب الواحد من الشواهد الشعرية، إذ ما يقارب خمسة عشر بيتاً أو أكثر ولم يكن ينسب الأبيات إلا في القليل النادر، ويكتفي بالقول : (وقال الشاعر) أو (أنشدني) .

وجدير بالذكر أنّ الحدّاديّ لم يستشهد بالشعر في المسائل الصوتية في الكتابين ، بل اقتصر استشهاده بها على المسائل الصرفية والدلالية والنحوية .

(1) ينظر : في أدلة النحو : 86 .

ومن ذلك ما استشهد به على المسائل الصرفية في (الموضّح) ما جاء في كلامه على قوله تعالى : **چ د گ د چ الإسرائ** : 45 ، إذ قال : " سِتْرًا سَاتِرًا مفعول بمعنى فاعل كقوله تعالى : **چ گ گد الواقعة** : 31 ، أي : ساكب ، قال الشاعر (1) :

أَعْنُ تَرَسَمَتْ مِنْ خِرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ (2)

وقد ذكر في (المدخل) بابًا واسعًا لتحويل الصيغ ذكر فيه أبياتًا شعرية وهو باب (ما جاء على وزن الفاعل بمعنى المفعول) إذ ذكر آيات كثيرة، ثم يستشهد بعد

ذلك بالشعر ومن أبرز ما استشهد به قول الحطية ، إذ قال : " وقال الشاعر (3) :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

يريد : المَطْعَمُ المَكْسُو (4) .

ومن أمثلة ما استشهد به على مسائل الدلالة اللغوية ما جاء في باب (اختلاف اللفظين والمعنى واحد) ، إذ إنه ذكر مجموعة من الآيات القرآنية ثم أردفها بما جاء في كلام العرب حول ذلك ، إذ قال : " قال ذو الرمة (5) :

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب

وقال الآخر (6) :

أيا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعد

والنأي والبعد واحد (7) .

(1) البيت لذي الرمة ، ينظر : ديوانه : 651 .

(2) الموضّح : 71 .

(3) البيت للحطيئة ، ينظر : ديوانه : 50 .

(4) المدخل : 272 .

(5) ينظر : ديوانه : 9 .

(6) البيت للحطيئة ، ينظر : ديوانه : 63 .

(7) المدخل : 237 - 238 .

Abstract

Addressed in this letter efforts at the linguistic and grammatical abi nasr al – haddada in the books (shown in the interpretation) and (the entrance of the science of interpretation of the book of allaah) .

The world al - haddada jhbz language good and the world of scholars of his time was characterized by interpretation of the book of god written explanation for the linguistically .

One of the scientists who say that the counterpart of the inevitable language has interpreted the Koran .

A range appropriate levels language acoustic and morphological and grammatical the letter contained a boot and the boot door either has divided the two sections .

I guarantee : al – haddada life and upbringing and his teachers and its effects , while the second guarantees the general description of the two books .

The first chapter : it addressed the two chapters : chapter one examined the origins of the way , and the second chapter dealt with the term language and grammar .

The second section guarantees the three chapters : chapter one : it addressed the detective voice when al – haddada and the second chapter dealt with the detective at the morphological al – haddada .

Chapter III : investigation grammatical when al – haddada and then sealed the message the most prominent findings in all of

this research was al – haddada great care in general .that came to my efforts , including the linguistic and grammatical mptgah show his studies in this direction .